

## التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

نوفمبر 2017

### ملخص تنفيذي

تضمنت التطورات الاقتصادية المحلية، والخليجية، والعالمية العديد من الأحداث، خلال شهر نوفمبر 2017. وفي مجال التطورات الاقتصادية المحلية، وعلى مستوى تطورات أسعار الصرف، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار ارتفاعاً طفيفاً، مع تقلبات خلال الشهر تعود إلى عدة أسباب منها: ارتفاع معدل التشغيل بالقطاع الخاص الأمريكي، وانخفاض القروض العقارية، وصدور تقرير حول الإصلاح الضريبي. أما سعر صرف اليورو مقابل الدينار فقد انخفض خلال شهر نوفمبر، وشهد عدة تقلبات تعود إلى عدة أسباب منها: ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، بمنطقة اليورو، خلال الربع الثالث من العام الحالي، وارتفاع الصادرات، وانخفاض معدل التضخم، وارتفاع فائض الحساب التجاري، بنفس المنطقة. أما في حالة سعر صرف الاسترليني مقابل الدينار فقد شهد ارتفاعاً خلال شهر نوفمبر، وتقلبات خلال الشهر تعود إلى عدة عوامل، منها: صدور بيانات إيجابية حول صادرات الخدمات البريطانية، وقرار بنك إنجلترا المركزي رفع أسعار الفائدة، والتقارير حول مستقبل مفاوضات الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ودعوات طرح الثقة برئاسة الوزراء البريطانية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي البريطاني في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني.

كما شملت التطورات الاقتصادية المحلية، التطورات في سوق الأوراق المالية. حيث شهدت المؤشرات الثلاث للسوق: السعري، والوزني، ومؤشر كويت (15)، انخفاضاً خلال شهر نوفمبر العام الجاري. وذلك بسبب الضغوط البيعية، شاملة الأسهم القيادية والتشغيلية. بالإضافة إلى عمليات البيع العشوائية.

وشهدت التطورات الاقتصادية المحلية، أيضاً، التطورات النقدية والمصرفية. حيث ارتفع عرض النقد، بمعناه الواسع، خلال شهر سبتمبر من العام الجاري. بالإضافة إلى ارتفاع ودائع القطاع

الخاص لدى البنوك المحلية، وارتفاع ودائع العملات الأجنبية. أضف إلى ذلك ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين خلال نفس الشهر، سبتمبر. واستقر الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، ارتفعت القروض الشخصية، عن شهر أغسطس الماضي. في حين انخفضت مطالبات البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي (سندات الخزانة) خلال شهر سبتمبر. وتراوحت أسعار الفائدة، خلال شهر سبتمبر، لتصل على الودائع لمدة سنة إلى (2%)، و(1.82%) لمدة ستة أشهر، و(1.66%) لمدة ثلاث أشهر، و(1.51%) لمدة شهر. واستمر بنك الكويت المركزي في طرح سندات، خلال سبتمبر، لحاملها بالدينار الكويتي، وعمليات تورق مع البنوك الإسلامية. وأطلق البنك، في شهر نوفمبر، برنامج "قادة الأمن السيبراني" الموجه للكويتيين في مجال الأمن الإلكتروني.

وفي تطور آخر، ضمن التطورات الاقتصادية المحلية، نشر صندوق النقد الدولي بياناً حول نتائج بعثته، خلال شهر نوفمبر من العام الحالي، لدولة الكويت. وأكد على دور تنفيذ المشروعات في دعم الثقة بالاقتصاد الكويتي، ومتوقعاً تحسناً للنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في المدى المتوسط، وكذلك توقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي النفطي. وتضمن البيان ثلاث محاور: التطورات المالية العامة والمالية الكلية الراهنة، وتوقعات المالية العامة الكلية والمخاطر، ومناقشة السياسات.

وتضمنت التطورات الاقتصادية المحلية، أخيراً، أوضاع معدل التضخم خلال شهر أكتوبر من العام الحالي. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ليصل إلى (113.1) خلال الشهر المذكور. وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشروبات، والكساء وملبوسات القدم، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والصحة، والاتصالات، والترفيه، والسلع والخدمات المتنوعة. مع استقرار أسعار السجائر والتبغ، وخدمات المسكن، والنقل، والتعليم، والمطاعم والفنادق.

أما فيما يخص التطورات النفطية. فقد سجلت تحسناً ملموساً خلال شهر نوفمبر. وذلك يعود لعدة أسباب على رأسها اتفاق أوبك واستمرار الالتزام به، وانخفاض عدد الحفارات في منصات الحفر

بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تحسّن الطلب العالمي، والتصريحات الواردة في تقارير أوبك، ووكالة الطاقة المتضمنة قرب الوصول إلى تحقيق توازن في السوق النفطي، وتحسّن معدل النمو العالمي.

ثم تطرق التقرير إلى التطورات الاقتصادية الخليجية خلال شهر نوفمبر. وأشار، في هذا الصدد، إلى صدور تقريرين عن الأوضاع الاقتصادية بمملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، من قبل معهد التمويل الدولي، واشنطن. وبقدر تعلق الأمر بمملكة البحرين، تمت الإشارة إلى تواضع معدل النمو بفعل إجراءات الضبط المالي، واستمرار عجز الموازنة، مع اتجاه نسبة الدين/الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع. مع الحاجة لتكثيف ضخم للوصول للاستدامة المالية، وتوقع استمرار خضوع الاحتياطي للضغط عام 2018، واستمرار التصنيف الائتماني للضغط كذلك. ويشير التقرير إلى الدور الهام للمساعدات والتمويل الخليجي للمملكة، والذي بدوره يصل معدل النمو إلى مستوى أقل. ويعتقد التقرير بأن اقتصاد المملكة يتصف بالتنوع الأكثر بسبب دور قطاعات السياحة والأنشطة المالية وبعض الأنشطة الصناعية التحويلية. ويعتقد التقرير، أيضاً، بإمكانية تحسّن الحساب الجاري بسبب تحسّن أسعار النفط، وانخفاض الواردات، والصادرات غير النفطية. أما في مجال التطورات النقدية فيلاحظ تقرير المعهد بخضوع الإقراض المحلي لضغوط في العام الجاري (شهد معدل نمو هذا الإقراض نمواً سالباً)، واستمرار إقراض رجال الأعمال عند أدنى مستوى. إلا أن النظام المصرفي لازال متكثيف، عموماً مع التطورات الاقتصادية الحالية.

أما فيما يتعلق بتقرير المعهد حول دولة الإمارات العربية المتحدة، فيلاحظ التكثيف الأفضل مع الأوضاع الحالية، وتحسّن معدل النمو غير النفطي، مع عمل الدولة على وضع رؤية شاملة لجذب الاستثمارات الأجنبية خلال الأمد المتوسط. كذلك إمكانية استمرار تحمل المصدّات المالية للدولة لإجراءات الضبط المالي. مع سلامة النظام المصرفي، والاتجاه المستمر نحو تشجيع التنويع، واستمرار نظام إدارة سعر الصرف الحالي. وقد ساعد تحسّن أسعار النفط، وإجراءات المالية العامة في تقليل عجز الموازنة، خاصة في ظل توقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية مثل رسوم

البلدية، والضرائب على المشروبات، والتبغ، وغيرها. ويؤكد تقرير المعهد على أهمية الحاجة لمزيد من دعم الإنتاجية والتنويع.

وأخيراً، تعرّض التقرير، لشهر نوفمبر، إلى التطورات الاقتصادية العالمية، ممثلة بآخر التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي. وشهد الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، في الربع الثالث، ووفقاً للتقديرات "الثانية"، الأكثر دقة، ارتفاعاً مقارنة بالربع الثاني من العام الجاري. ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى دور الاستثمار الثابت غير السكني، والإنفاق الحكومي والمحلي، والاستثمار في المخزون الخاص. في حين شهد معدل التضخم، في المناطق الحضرية، خلال نوفمبر من العام الحالي، ارتفاعاً طفيفاً، يعود إلى أسعار الطاقة (التي تمثل ثلاثة أرباع الزيادة بمعدل التضخم في الشهر المذكور)، ثم أسعار الكازولين، مع استقرار أسعار الأغذية. ومن ناحية أخرى، ارتفعت أعداد العاملين بالحضر الأمريكي خلال شهر نوفمبر مع استقرار معدل البطالة السائد بالشهر السابق. وتركّزت أعداد العاطلين، تبعاً، في فئات: المراهقين، ثم اللاتينيين، ثم البالغين الذكور والإناث. وكان أكبر عدد للعاطلين يتجسّد في فترة أقل من خمسة أسابيع.

وشهدت التطورات الاقتصادية الأوروبية تحسناً في مجال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، المعدّل موسمياً، في الربع الثالث من العام الجاري في كل من منطقتي اليورو، والمجموعة الأوروبية. وتجسّد أكبر معدل نمو في رومانيا، ثم مالطا. وأقل معدل نمو في الدانمارك، ثم ليتوانيا. وارتفع معدل التضخم، في منطقة اليورو، خلال شهر نوفمبر من العام الجاري. وذلك يعود لارتفاع أسعار الطاقة، ثم المواد الغذائية، والمشروبات الكحولية والتبغ، ثم الخدمات. وأخيراً انخفض معدل البطالة، في منطقة اليورو في شهر نوفمبر، ويعتبر أقل معدل نمو بطالة مسجّل منذ يناير 2009. ونفس الاتجاه تم تسجيله في المجموعة الأوروبية. وشهدت الدول التالية أقل معدل بطالة: جمهورية الجيك، ومالطا، وألمانيا. في حين شهدت الدول التالية أكبر معدل بطالة: اليونان، وإسبانيا.